

مذكرة جامعة غرف الصناعة التقليدية  
المقدمة للجنة النموذج التنموي

الرباط

9 يناير 2020

## مذكرة جامعة غرف الصناعة التقليدية بالمغرب

السيد المحترم رئيس اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي،

حضرات السيدات والسادة المحترمين أعضاء اللجنة،

نحن سـُعداء اليوم بالجلوس معكم حول مائدة التشاور والاقتراحات بخصوص ما يتعلق بقطاع الصناعة التقليدية، ونود قبل أن نستعرض عليكم أهم مقترحات ممثلي القطاع أن نهنئكم على الثقة المولوية السامية التي وضعها فيكم جلالة الملك محمد السادس نصره الله، ونحن على يقين أن إشراك الكفاءات الوطنية المؤهلة في هذه اللجنة سيكون من شأنه إقرار نظرة شمولية لخلق شروط إنجاز المشاريع اللازمة من أجل إنجاح النموذج التنموي.

وإذا كان قطاع الصناعة التقليدية يشكل لبنة أساسية من لبنات الاقتصاد الوطني ورافعة من روافع الاستثمار المنتج، ومخزوننا حضاريا يحافظ على تراث الأمة ويضمن استمرارية المنتج الوطني عبر الأجيال المتصاعدة، فإن هذا القطاع الحيوي يستدعي وضع تصورات جديدة لتطويره وللحفاظ على مكتسباته.

وجامعة غرف الصناعة التقليدية تؤكد من هذا المنبر أن الدولة لم تتوانى يوماً في وضع خيارات وتصورات ومخططات متوسطة وبعيدة المدى لأجل النهوض بالصناعة التقليدية وإنقاذ الحرف المهددة بالانقراض واستغلال الرأسمال البشري كعنصر أساسي في عملية التنمية.

ونؤكد من جانب آخر أن الاستراتيجية العُشرية التي وضعتها الحكومة لتنمية الصناعة التقليدية في الفترة ما بين 2006 و 2015 قد حققت عدة مكاسب ومنجزات ، وقد ساهمت الغرف وجامعتها في تنزيل وتفعيل مضامين هذه الاستراتيجية تحت الاشراف المباشر لسلطة الوصاية.

غير أن التحولات الاقتصادية العميقة التي عرفها المغرب في السنين الأخيرة جعلت القطاع يلاقي بعض الصعوبات لفرض وجوده في السوق الوطنية والدولية ، صعوباتٍ مرَّدها كما قلنا تلك التحولات التي يعيشها الاقتصاد الوطني والعالمى بوتيرة متسارعة تؤثر على إنتاجية القطاع ما لم يتم تدارك بعض المُعيقات التي تعيب آلية التدخل والمواكبة من لدن غرف الصناعة التقليدية على وجه التحديد .

ومن جملة هذه الإشكالات التي سنحاول أن نعزها باقتراحات حلول :

- 1- ضُعب الصلاحيات القانونية للغرف ، مما يستلزم إعادة النظر في الظهير الشريف بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية وجامعتها في أفق تعديله بشكل معمق و توسيع اختصاصات هذه الهيئات وتحديد نوعية شراكاتها ومجالات تدخلها وإضفاء الطابع التفريري على أعمالها عوض الاكتفاء بالطابع الاستشاري.
- 2- غياب تمثيلية الغرف بمجالس العمالات والأقاليم والجهات، علما بأن هذه التمثيلية كانت متوفرة قبل الاستحقاقات الأخيرة وكانت تُعد مكسبا للغرف المهنية ومجالاً يسمح للغرف بالانخراط التشاركي في الفعل التنموي بمعية الهيئات المنتخبة الأخرى.
- 3- تنويع الموارد المالية للغرف من أجل تحسين مردوديتها والرفع من جودة خدماتها، ذلك أن ميزانياتها الحالية جد هزيلة ولا يمكنها أن تساهم بفعالية في تحسين شروط عمل الصناع والمقاولات الحرفية أو خلق فرص التشغيل والتكوين والاستثمار وضمان التطبيق الحازم لمفهوم الحكامة الجيدة ووضع القواعد الكفيلة بعدم حدوث أي خلل بالمهام والواجبات لبلوغ إدارة عقلانية وجيدة للموارد المشتركة وتوفير خدمات الوصول إلى المعلومة إلخ...
- 4- ضرورة وضع بنية تحتية ملائمة تحت التصرف المباشر للغرف من أجل إنجاز مخططات وبرامج التكوين المهني بكامل منظومته ، وإدماج الصناع التقليديين الخدماتيين ضمن المستفيدين أيضا من برامج التكوين عن طريق التدرج.
- 5- ضرورة تكليف جميع الغرف بتنظيم معارض موضوعاتية وطنية تهتم القطاعات الاستراتيجية ، مع الزيادة في الاعتمادات المخصصة للمعارض الجهوية ذات الطابع التجاري والدعائي والترخيص للغرف بتنظيم تظاهرات تجارية خارج أرض الوطن للمساهمة في إنعاش المنتج والترويج للصناعة التقليدية الوطنية عبر أنحاء المعمور ودعم الدبلوماسية الاقتصادية.
- 6- تعزيز الدور الجهوي للغرف وإمدادها بالوسائل اللوجستية اللازمة لتساهم في تفعيل الجهوية المتقدمة في ظل تنمية مندمجة قائمة على التوزيع العادل للثروات .

7- حث مجالس الجماعات على ضرورة تبني مشاريع الغرف ذات الطابع التنموي ، وأن تساهم هذه المجالس في إمداد الغرف بكل الإمكانيات اللازمة لتنشيط الصناعة التقليدية وإحداث البنيات التحتية الخاصة بالصناعة التقليدية طبقاً لما ينص عليه القانون الأساسي لمجالس الجهات وخاصة ما يتعلق بالأحياء الحرفية والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة ، كل ذلك من أجل تحسين جاذبية المجال المهني وتقوية تنافسيته الاقتصادية.

8- توسيع تعاققات وشراكات الغرف في إطار عقود برامج -Contrats-programmes- مع بعض القطاعات الحكومية كالسياحة والتجارة والسكنى والتعمير والفلاحة وغيرها من القطاعات ذات الارتباط العضوي والوثيق بالصناعة التقليدية.

9- التعجيل بإصدار القوانين المتعلقة بنظامي المعاشات والتأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

10- ضرورة تخفيض الجهد الضريبي على الصانع التقليدي والمقاول الحرفية الصغرى، في إطار عدالة ضريبية تتوخى التقليل من التفاوت الاقتصادي ، وربط العدالة الضريبية بمستوى دخل الصناع، الذي تؤكد الإحصائيات أنه دخل هزيل وأقل بكثير من دخل نشطاء اقتصاديين بقطاعات أخرى تستفيد من امتيازات ضريبية وإعفائية.

11- ومن منطلق أنه لا تنمية اجتماعية دون مساواة كاملة بين الجنسين، والقضاء على كافة أشكال التمييز وأنه لا استدامة بيئية دون دور فاعل للنساء كرائدات أساسيات للتغيير، فإننا نطالب بتعزيز دور المرأة الصانعة في التنمية المستدامة وتقوية مشاركتها كفاعلة تنموية وكمستثمرة مؤهلة بقطاع الصناعة التقليدية، وإعطائها مزيداً من العناية والاهتمام في جميع التظاهرات الاقتصادية ورفع نسبة مشاركتها للرقى بقدراتها وتطوير مهاراتها وانتفاعها بشكل معمق من برامج محو الأمية الوظيفية.

12- إشراك الجامعات والأكاديميات في البحث العلمي الخاص بالحرف التقليدية كالمعمار والمعادن والسيراميك وغيرها وحثها على إنجاز أطروحات حول الصناعة التقليدية المغربية.

13- نطالب بوضع إحصاء دقيق للصانع التقليديين والمقاولات الحرفية وذلك بعد صدور القانون المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية،

حتى نتعرف على الحجم الحقيقي للقطاع ونرصد بالتالي حاجياته الحقيقية.

14- تمكين الغرف من الاعتمادات اللازمة لدعم العمل الجمعي المهني.

15- إعادة النظر في نظام الاقتراع وتمثيلية الأصناف إذ من شأنه أن يمكن الغرف من نخب سياسية تساير الجهوية المتقدمة.

16- الرفع من تمثيلية الغرف بمجلس المستشارين.

17- دعوة الأبنك المغربية إلى معاملة المقاولات الحرفية الصغرى والصانع الفردي بشكل تفضيلي لمساعدتهم على رفع منسوب الإنتاج وتحسين مردوديتهم وتمويل المشاريع الاستثمارية.

18- الارتقاء بجامعة غرف الصناعة التقليدية من جمعية يوظرها ظهير الحريات العامة لسنة 1958 إلى مؤسسة عمومية لتتولى فعلا القيام بأدوارها على المستوى الوطني والدولي باعتبارها ممثلا قانونيا للغرف المنتسبة إليها.

19- تنظيم دورات تكوينية سنوية لفائدة أعضاء وأطر الغرف وجامعتها والسماح بإبرام عقود مع خبراء أو من ذوي التخصصات لتحسين الخدمات الإدارية للغرف.

20- توفير مرصد اقتصادية جهوية يتم تدبيرها من طرف الغرف.

21- ضرورة إشراك الغرف كأعضاء بالمراكز الجهوية للاستثمار.

22- إشراك الغرف في الحوار الاجتماعي الذي تجريه الحكومة مع النقابات، بحكم أن الغرف والنقابات لهما نفس الاختصاص الدستوري (للإشارة : فالغرف كانت ممثلة في المجلس الوطني للحوار الاجتماعي السابق).

23- إيلاء مزيد من العناية للاقتصاد الاجتماعي والمهن المجالية وذلك من خلال تكثيف العمل التعاوني والإكثار من المعارض والتظاهرات الموضوعاتية أو المجالية.

24- إعطاء المزيد من الاهتمام للصانع القروي وتنمية قدراته الإنتاجية للحد من ظاهرة الهجرة نحو المدن وتفشي البطالة.

25- تحسين ظروف عمل المكاتب الإدارية بالغرف وإعادة النظر في طريقة انتخابها ونوعية اختصاصاتها وعدد أعضائها وإعادة النظر في هيكلتها الإدارية.

26- تدخل الدولة لحماية المنتج التقليدي من غزو المنتجات الآسيوية وعلى رأسها المنتجات الصينية وبعض المنتجات التركية.

وستلاحظ اللجنة الموقرة أن الجامعة لم ترد الخوض في الأرقام والإحصائيات والمؤشرات الاستدلالية على اعتبار أن الأرقام تتغير من حين لآخر وأن الجهات الحكومية المسؤولة هي أدري بالأرقام التقريبية أو الاستدلالية فالجامعة لم تعمل إلا على عكس واقع الغرف والقطاع بشكل عام تاركين المجال للنقاش المفتوح أمام اللجنة لتقريب المفاهيم مع الاعتماد على المرتكزات الأساسية.

ونود في الختام أن نعبر عن ولاء وإخلاص ووفاء أسرة الصناعة التقليدية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي يولي عناية مولوية كريمة لقطاع الصناعة التقليدية وللعاملين به داعين من الله جلّت قدرته أن يكلاه بعينه التي لا تنام وأن ينصره ويحفظه لشعبه الوفي.

الرباط في 9 يناير 2020